تحرك عاجل

الأمم المتحدة: احترموا حقوق علي عراس في الحجز

طلبت "لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب" من السلطات المغربية تحسين ظروف احتجاز البلجيكي المغربي علي عراس، المحتجز انفرادياً لما يقرب من ستة أشهر. كما تجري حالياً إجراءات استئناف قضيته.

في 28 مارس/آذار 2017، أصدرت "لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب" قرارًا، تطلب فيه إلى السلطات المغربية تحسين ظروف احتجاز **علي عراس**، منعًا لوقوع "ضرر يتعذر إصلاحه"، وضمانًا لحقوقه كمحتجز؛ وذلك بعد أن قدم محاموه للجنة بلاغًا فيما يتعلق بادعاء وقوع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة بالسجن فيما سبق. كما احتُجز في عزلة شبه تامة عن غيره من المُحتجزين بسجن "تفلت 2 المحلي"، بالقرب من العاصمة الرباط، لما يقرب من ستة أشهرٍ. ويُعد ذلك حبسًا انفراديًا مطولاً، وفقًا لـ" قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء" ("قواعد مانديلا")، والذي يرقى إلى التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، ومن ثم يعتبر غير قانوني.

في 2011، أدانت "محكمة الاستئناف" بالرباط علي عراس بالانتماء إلى جماعة إجرامية وشراء أسلحة لصالحها، وذلك في إطار محاكمة فادحة الجور؛ وقد نفى علي عراس التهم، قائلاً إنه أُجبر على "الاعتراف" بها تحت وطأة التعذيب، داخل الاحتجاز. وقد تقاعست السلطات المغربية، حتى الآن، عن إجراء تحقيق وافٍ بشأن ادعاءات تعرضه للتعذيب.

ووفقًا لما ذكرته أسرة علي عراس ومحاموه، فإنه ينام على أرضية من البلاط الخرساني، ولا يُوفَر له ما يكفي من الأغطية، ولا يُسمح له بالخروج إلى فناء السجن إلا لمدة ساعة يوميًا، ولا يُسمح له بالاستحمام سوى مرة

واحدة أسبوعيًا، ولا يُقَدم له ما يكفي من الطعام. وتركت هذه الظروف القاسية أثرًا بالغًا على حالته الصحية التي ساءت بالفعل، بعد احتجازه لمدة ستة أعوامٍ.

وفي 29 مارس/آذار 2017، بدأت محكمة النقض المغربية بالرباط، إجراءات النقض بشأن قضيته، بعد مرور ما يقرب من أربعة أعوامٍ من الطعن الذي قدمه. وأرجت المحكمة جلسة الاستماع إلى يوم 12 إبريل/نيسان 2017.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو الفرنسية أو بلغاتكم الأصلية، لحث السلطات المغربية على ما يلي:

- إنهاء الحبس الانفرادي لعلي عراس على الفور؛
- والعمل على احتجازه في أوضاعٍ إنسانية، بما في ذلك تنفيذ قرار "لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب"؛
- ضمان عرضه فورًا على أخصائي صحي مؤهل، يوفر له الرعاية الصحية، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب، بما تتضمنه من مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة الواعية؛
- تنفيذ قرار "فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي،" الذي طالب بالإفراج عن علي عراس فورًا وأن تمنحه تعويضًا كافيًا.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 15 مايو/أيار 2017 إلى الجهات التالية:

المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج
سعادة السيد/ محمد صالح تامك
زاوية شارع العرعار وزنقة الجوز
حي الرياض، الرباط
المملكة المغربية
رقم الفاكس: 212537712619 +

وزير العدل والحريات

معالي السيد/ مصطفى الرميد

ساحة المامونية

صندوق بريد: 1015

الرباط

المملكة المغربية

رقم الفاكس: 212537734725 +

وتُرسل نسخ إلى:

الوفد الدولي لحقوق الإنسان

المندوب الوزاري

سعادة السيد/ المحجوب الهيبة

ملتقى شارع ابن سينا وزنقة واد المخازن

الرباط، أكدال

المملكة المغربية

رقم الفاكس: 212537671155+

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

وهذا هو التحديث السادس للتحرك العاجل UA 219/15. ولمزيد من المعلومات:

https://www.amnesty.org/ar/documents/mde29/5973/2017/ar/

تحرك عاجل

الأمم المتحدة: احترموا حقوق علي عراس في الحجز

معلومات إضافية

احتُجز علي عراس في المغرب، منذ 14 ديسمبر/كانون الأول 2010، بعدما سلمته إسبانيا إلى المغرب بناءً على طلبٍ من المغرب، متجاهلةً بذلك تحذيرات "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية بأنه مُعرض لخطر التعذيب في المغرب. وأبلغ عن تعرضه للتعذيب وغير ذلك من المعاملة السيئة في الحجز، فيما بين 14 و24 ديسمبر/كانون الأول 2010، وبالسجن فيما بعد.

ولم تجر السلطات المغربية، حتى اليوم، تحقيقًا وافياً بشأن ادعاءاته، حيث أمرت المحاكم المغربية بإجراء تحقيقيْن حول ادعاءات تعرضه للتعذيب في عامي 2011 و2014؛ ولكن أُغلق كلاهما، بعدما خلُصت الفحوص الطبية إلى عدم وجود دليل طبي على وقوع التعذيب. وخلُص خبراء من "المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب" إلى أن الفحوص الطبية التي أُجريت لم تف بالمعايير الدولية. كما فحص "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالتعذيب"، وطبيب شرعي مستقل، علي عراس، حينما زاراه في 2012، ووجدا آثار تعذيب.

وفي 2013، دعا "الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي" التابع للأمم المتحدة السلطات المغربية إلى الإفراج عن علي عراس فورًا، وذلك بعدما خلُص إلى أن الأساس الوحيد لإدانته هو "اعترافات" انتُزعت تحت وطأة التعذيب. وفي 2014، خلُصت "لجنة مناهضة التعذيب" التابعة للأمم المتحدة، بالمثل، إلى أن "الاعترافات" كانت عنصرًا حاسمًا في إدانة علي عراس، وذلك مع غياب تحقيقات كافية بشأن التعذيب الذي أبلغ عن تعرضه له.

كما قررت كذلك "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة، في يوليو/تموز 2014، أن إسبانيا خرقت بهذا الإجراء التزاماتها بموجب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". وطلبت من إسبانيا أن تقدم تعويضًا كافيًا لعلي عراس، وأن تتخذ كافة التدابير الممكنة للعمل مع السلطات المغربية، بغية ضمان أن احتجازه بالمغرب يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية. وفي 2015، أعربت "لجنة الأمم المتحدة المناهضة للتعذيب" عن بواعث قلقها إزاء تسليمه في 2010، ودعت إسبانيا إلى إجراء التحقيقات بشأن ادعاءات تعرضه للتعذيب. وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة التي تؤكد انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها علي عراس، لم تقدم له السلطات المغربية أو الإسبانية أي تعويضات، حتى اليوم.

وفي الوقت نفسه، طلبت السلطات البلجيكية عدة مرات زيارة علي عراس في السجن، إلا إن السلطات المغربية لم ترد بالموافقة، وكانت أحدث هذه المرات في يونيو/حزيران 2016. وظل علي عراس على مدى أعوام يطلب من السلطات البلجيكية أن توفر له مساعدة قنصلية، وفي بادئ الأمر أبدت السلطات عدم استعدادها لتوفير هذه المساعدة بسبب جنسيته المزدوجة. إلا إن محكمة استئناف بروكسل أصدرت قراراً، في سبتمبر/أيلول 2014، يطلب من السلطات توفير تلك المساعدة. وقد تقدمت السلطات البلجيكية بدعوى إلى محكمة النقض البلجيكية للطعن في قرار محكمة استئناف بروكسل، ومن المتوقع صدور الحكم في الدعوى خلال الشهور القادمة.

يرقى الحبس الانفرادي لفترات طويلة وغير محددة، وفقًا لـ"قواعد مانديلا" إلى التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، ولا يجب فرضه تحت أي ظرف. وقد نفت الإدارة الوطنية للسجون في المغرب، "المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج"، مرارًا احتجاز علي عراس رهن الحبس الانفرادي، مشيرة إلى أنه مُحتجز داخل زنزانة انفرادية في سجنٍ به عدد قليل من السجناء. بيد أنه ليس بالضرورة أن يُقصد بالعزل العقاب لكي يشكل نوعًا من الحبس الانفرادي، كما جاء مُوضحًا في معرض رسالة منظمة العفو الدولية إلى سلطات السجن في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، والتي تناولت فيها بواعث قلقها.

الاسم: علي عراس

النوع: ذكر